مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 12/ العدد: 01- جانفي (2026)

تاريخ الاستلام: 2025/03/22 تاريخ القبول: 2026/01/22 تاريخ النشر: 2026/01/31

العدالة اللغوية: تحقيقٌ للاعتزاز باللغة العربية وإنصاف للانفتاح على لغات الآخر

✍ نادية زيد الخير
zidelkhir.n@centre-univ-mila.dz
مخبر اللسانيات التطبيقية بين العلم والأدب
جامعة الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
/الجزائر

LINGUISTIC JUSTICE: FOSTERING PRIDE IN THE ARABIC LANGUAGE AND ENSURING EQUITABLE OPENNESS TO OTHER LANGUAGES

✍ Nadia Zidelkhir
zidelkhir.n@centre-univ-mila.dz
Laboratory of Applied Linguistics between
Science and Literature
University of Mila/Algeria

مُلخّص البحث

انطلاقا من مقولة: "اللّغة بيت الوجود"، فهي بهذا وعاء الثّقافة وأداة نقل الحضارة وتُرجُمان الهُوّيّة والفكر؛ ومنه فلا مناص من الإقرار بأنّ الاعتزاز باللّغة العربيّة هو اعتزاز بالثّقافة التي تحملها هذه اللّغة وتوطين للمعرفة في المجتمع.

ومن المسلّم به أنّنا نعيش وضعاً لسانيّاً متنوّعاً، يفرض الاحتكاك اللّغويّ بين اللّغات المتعايشة في البيئة الواحدة؛ وقد يُفضي أحياناً هذا الوضع إلى الصّراع اللّغوي الذي ينجم عنه فرض أو تبنّي استعمال إحدى اللّغات الأجنبيّة على لغة الوطن والأمّة (اللّغة النّموذجيّة المشتركة). وهنا بالذّات ينشأُ ما يُعرف بالتّفاضل اللّغويّ الذي يدعونا إلى المناداة بضرورة ترسيخ مبدأ العدالة اللّغويّة، الذي ينهض بتحقيق الاعتزاز باللّغة العربيّة وإعادة الاعتبار لها بعدّها لغة علم وتعليم وتقانة وعمل، وكذا تكريس هذا الاعتزاز لدى النّاطقين بها، حتّى تنال حقّها من الممارسة والاستعمال ومستحقّها من المنزلة التي تليق بها.

وفي الوقت ذاته، فهذه العدالة اللّغويّة لا تبخس النّاطق حقّه من الانفتاح على لغات الآخر مواكبة واستيعاباً لجميع مستجدّات الحياة في مناحيها المتنوّعة.

الكلمات المفتاحية: العدالة اللّغويّة، الاعتزاز اللّغويّ، اللّغة العربيّة، الصّراع اللّغويّ

ABSTRACT:

Language serves as "the house of existence," embodying culture, identity, and thought. The Arabic language, as a symbol of cultural heritage and pride, holds a central place in preserving knowledge and societal values. However, in multilingual environments, Arabic often faces challenges such as linguistic conflicts or the adoption of foreign languages in daily communication, education, and professional contexts.

To ensure the revival of Arabic as a language of science, education, and work, focused efforts are needed to restore its status and empower its role across various domains. At the same time, achieving linguistic balance requires respecting the coexistence of other languages, fostering harmony and diversity in linguistic practices.

Keywords: linguistic justice, linguistic pride, the Arabic language, linguistic conflict.

1.مقدمة:

نسعى من خلال هذه الورقة العلمية إلى فتح الباب على موضوع نخاله من أبرز الموضوعات المطروحة اليوم في الساحة اللسانية بحثا ونقاشا، تخطيطا وتنفيذا، ألا وهو موضوع العدالة اللغوية؛ إذ نحاول من خلاله رصد الوضع اللغوي للغة العربية في ظل الانتشار الواسع للغات الأجنبية واكتساحها المراتب الأولى دوليا، ولا سيما في الوطن العربي، ومنه البحث عن أنجع الحلول التي تكفل للعربية مكانتها بين اللغات، والاعتزاز بها في المقدمة أمر ضروري، كما أن الانفتاح على لغات الآخر مطلب لا يُستغنى عنه.

إنّ الهدف من هذه الورقة العلمية هو السعي **لتحقيق فكرة العدالة اللغوية لا المساواة اللغوية** بين اللغات الأجنبية والعربية في المحيط الاجتماعي العربي العام، وذلك بعدم قطع صلة الرحم بين العربية ومتكلّمها حتى يتمكن من ملكتها ثم يأتي تحصيله للغات الأجنبية بعد ذلك.

وهنا نتساءل هل استعمالنا للغتنا الأم (العربية) واللغات الأجنبية الأخرى قائم على مبدأ العدالة أم على مبدأ المساواة؟ وبذلك يمارس المتكلّم حقوقه اللغوية كباقي الحقوق الاجتماعية والسياسية التي يمنحها له القانون والدستور. **وما هو المفتاح الحقيقي لتحقيق العدالة اللغوية في السياق العربي فنحقق الاعتزاز بلغة الهوية وفي الوقت ذاته ننفتح على لغات الآخر؟**

2. مفهوم العدالة اللغويّة

1.2 العدالة اللغوية بين الوضع اللغوي والوضع الاصطلاحي:

العدالة في عرف اللّغويين مأخوذة من الجذر (ع د ل)، "والعَدْلُ: المَرْضِيُّ من النَّاسِ قولُهُ وحُكْمُهُ (...). والعُدُولَةُ والعَدْلُ: الحكْمُ بالحقِّ. وتقول: هو يَعْدِلُ، أي يحكُمُ بالحق والعدلِ. وهو حَكَمٌ عدلٌ ذو مَعْدَلَةٍ في حُكْمه" **(الفراهيدي، 2003، صفحة مادة [ع د ل])**.

وممّا أورده صاحب اللّسان عن مفهوم العدل أنّه "ما قام في النُّفُوس أَنَّهُ مُسْتقيمٌ، وهو ضدُّ الجَوْرِ" **(ابن منظور، 1981، صفحة مادة [ع د ل])**. وأضاف قائلا: "تَعْديلُ الشّيء: تَقْوِيمُهُ. وقيلَ: العَدْلُ تقويمُكَ الشّيْءَ بالشّيْءِ من غير جِنْسِهِ حتى تجْعَلَهُ لَهُ مِثْلاً" **(ابن منظور، 1981، صفحة مادة [ع د ل])**.

ومنه فهذه المفاهيم تنسحب على المفهوم الحقيقي للعدل في الواقع الاجتماعي عند ممارسة اللغة، حيث يسعى المتكلم إلى وضع لغته التي يتكلّم بها على قدم المساواة مع اللغة الأجنبية التي يستعملها، وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من التفاوت في الممارسة فتُقَدَّم اللغة ذات الانتشار الواسع على اللغة المشتركة (اللغة العربية) بالنسبة للناطقين بها في بيئتها.

ذلك أن اللغات التي يستعملها المتكلّم تختلف جنسا عن اللغات الأجنبية الأخرى، وأنّ اعتياده على استخدام تلك اللغات المختلفة عن جنس لغته في حياته اليومية، يجعل لغته الأصلية -التي ألف

التواصل بها في مجتمعه- في مستوى أقل من لغة غيره (نتحدث هنا عن الاستعمال)، وهو ما يستدعي التدخل لتقويم هذا الخلل اللغويّ وردم الفجوة وتقليصها بين اللغة الوطنية (اللغة العربية) كرمز من رموز الهويّة الوطنية ولغة الآخر، وذلك بخلق التوازن والمساواة بين اللغة العربية واللغات الأجنبية في الاستعمال داخل المجتمع، تحقيقا وتطبيقا لمبدأ العدالة اللغوية.

وإذا كانت العدالة عموما هي نمط من الرابطة الاجتماعية، بموجبها يتم معاملة كل شخص على معيار من المساواة، بالاستناد إلى منظومة القيم في المجتمع **(عزوز، 2014، صفحة 14)**؛ فإنّ العدالة اللغوية تعني الرابطة التي تجمع المتكلّم بلغته، وبموجب تلك العلالقة يتمّ التعامل مع اللغات الأجنبية ومع لغته واستعمالهما بناء على معيار العدل وليس المساواة.

و"العدالة اللغوية هي أدوات إشاعة العدل بين الأفراد، وهي الآلية التي يتحقّق بها العدل بين اللغات التي تؤسس المشهد العام لدولة ما، عبر تبنّي سياسة لغوية تعترف بحق كل جماعة لغوية في التعاطي بلغتها، إن في الحيز الجغرافي الذي تشغله داخل الدولة –الأمة المعاصرة، أو على امتداد وجود الناطقين بها، على أساس من المواطنة اللغوية" **(عزوز، 2014، الصفحات 14-15)**.

إنّ العدالة بهذا المنظور هي المبدأ القاضي بتحقيق استعمال اللغة الوطنية (العربية) بالموازاة وبوتيرة واحدة مع استعمال اللغات الأجنبية الأخرى؛ وبهذا فالعدالة ليس معناها إقصاء لغات الآخر في التوظيف اليومي، بل هي دعوة لترسيخ مبدأ الاعتزاز بلغة الهُويّة ولغة الوطن في مقابل الانفتاح على لغات الآخر، التي أضحت ضرورة من ضرورات الحياة.

إنّ مفهوم العدل يرتبط في كثير من الأحيان بمفهوم المساواة، لكن العدل في حقيقة الأمر يتعلّق بالمناصفة والتكافؤ بين اللغات في مختلف السياقات التواصلية؛ وإعطاء كل لغة حقها في الممارسة اليومية.

ويذهب بعض الباحثين في تشخيصهم للوضع اللغوي في البلاد العربية إلى الإقرار بأنّ "البيئة اللغوية العربية الحالية غير عادلة بدرجات مختلفة إزاء اللغة العربية وبعبارة أوضح، فالدول والنخب والشعوب العربية لا تنصف لغتها، بل هي ظالمة لها ولمتكلميها" **(الذوادي، 2014، صفحة 250)**.

3. المواطنة اللغوية

إن "الانتماء إلى اللغة هو انتماء إلى وجود معيّن. فموقع اللغة هو موقع الحياة نفسها، والتضحية باللغة هو تضحية بالحياة" **(المعوش، 2015، صفحة 71)**. والمواطنة كمصطلح هي تجسيد الانتماء إلى وطن بعينه، وممارسة حقوقه التي يقرها ويكفلها له قانون ذلك الوطن الذي يحيى فيه.

ويقدم الدّكتور صالح بلعيد في هذا الإطار مفهوما للمواطنة اللغويّة انطلاقا من الاستعمال الواسع للغة الوطنية الرسمية في البلد، انطلاقا من تعميم توظيفها في كل مؤسسات الجمهورية وإداراتها، مشيرا في السياق ذاته إلى إعطاء اللغة الرسمية/ الوطنية المكانة الأبرز من خلال الإعلاء من شأنها،

وتعزيز نقل الثقافة الوطنية بها، كل هذا ترسيخا وتحصيلا لمفهوم المواطنة اللغوية. " **(بلعيد، 2012، صفحة 188)**.

والملاحَظ أن الدكتور بلعيد قد استشعر خطر احتقار اللغة الوطنية في عقر دارها، كما أن الامتداد الواسع للغة الوطنية وممارستها يعد ضربا من المواطنة. ولهذا وجب التوجّه نحو توسيع استعمال اللغة العربية الفصحى في جميع مناحي ومجالات الفكر والثقافة والمعارف، ودوائر الإبداع والفنون والتسيير، حتى تصير لغة التداول والتخاطب الحي اليومي **(المسدي، 2014، صفحة 263)**.

واللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، ما يعني أنها لغة الدستور والقانون والإدارة والخطاب **(بلعيد، 2012، صفحة 191)**، ولكن هذا لا يعني إقصاء اللغات الأجنبية الموازية لها في الاستعمال العلمي والعملي، بل يستلزم الانفتاح عليها والتمكّن الجيد منها مواكبة للعصرنة وللمستجدات العلمية الراهنة.

غير أنّ هذا الانفتاح يقتضي من الدولة التخطيط السياسي للغة، وذلك لما يحوزه "القرار السياسي الواعي والحازم من أثر كبير في حماية اللغة وتعزيز استعمالها ورفدها بعوامل القوة والصمود وتأهيلها لمواجهة التحديات ومقاومة أسباب الضعف والعجز" **(زرمان، 2018، صفحة 39)**.

وبذلك يكون مفهوم المواطنة اللغوية هو خلق بيئة لغوية سلمية يحكمها التسامح اللغوي، وفيها يسعى المتكلّم إلى "إيجاد نوع من التعايش بين اللغات في المجتمع الواحد الذي يتميز بالتعدد اللغوي أو الازدواجية اللغوية إذ الغرض منها: الاعتزاز باللغات الوطنية والعمل على ترقيتها ذلك أنها جزء من وسائل الحفاظ على الهوية الوطنية وعامل من عوامل تقويتها، ولا يمكن لها أن تتحقق إلا بتجنب التطرف، والعمل على تقبل الآخر" **(سايغي، 2020، صفحة 251)**.

4. الاعتزاز باللغة العربية في ظل التعدد اللساني

إنّ التعدد اللساني أحد مظاهر المجتمعات الراهنة، حيث يعبّر عن الوضع الاجتماعي للفرد والمجتمع من ناحية التنوع السائد بين لغتين أو أكثر داخل الجماعة اللغوية الواحدة.

ونتيجة هذا التعدد اللغوي انصرف بعض أبناء العربية عنها واستندوا إلى لغات أجنبية في مناحي كثيرة ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وسياسيا وعلميا **(المعوش، 2015، صفحة 76)**، وأصبح الولاء لهذه اللغات الأجنبية يشكل رمزا من رموز التحضّر والتقدّم؛ وبذلك نالت قسطا من التباهي والتفاخر بها على حساب لغة الهُويّة والوطن (اللغة العربية).

وهذا ما ساق إلى "ضمور الاعتزاز باللغة العربية عن أهلها، وانجذابهم لاستخدام غيرها حتى عند عدم الحاجة لذلك" **(الدريس، 2018، صفحة 21)** ، نجد هذا ماثلا في المعاملات الإدارية أو المؤسسات التعليمية أو في النشاط الكلامي اليومي.

والاعتزاز باللغة العربية لغةُ هُويّة وحضارة وثقافة، "لا يكون من خلال الخطب الرنانة والتعبيرات الشعرية والمديح المتكلّف، وإنما يكون من خلال التطبيق العملي لإحلال هذه اللغة محلها اللائق في نفوس" **(الضبيب، 2006، صفحة 28)** الناشئة، وفي جعلها لغة التداول اليومي الحيّ، باعتباره المدخل الحقيقي لإخراج اللغة من حيز التنظير إلى حيز التطبيق وإنزالها لدى الأوساط المجتمعية لاستعمالها.

لقد آن الأوان لإصلاح ذات البين بين اللغة العربية وبين ذواتنا، مادامت اللغة هي "المعمار الخفي الذي يتشيّد به الفكر ويستقيم" **(المسدي، 2014، صفحة 263)**، وما تمثّله من هوية وانتماء حضاري. إنّه تحدٍّ جسيم إن تيسّر له ما يحقّقه ستحظى اللغة العربية وأهلها بمكانتها الرفيعة في مجتمع المعرفة وستصبح لغة الإنتاج العلمي؛ إنها لغة ولود قادرة على استيعاب العلوم والمعارف وكل المستجدات، إنها اللغة المُعْجِزة.

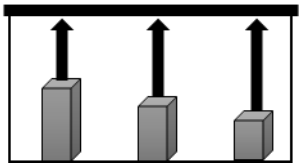
وفي اتجاه آخر فإنّ للقرار السياسي الرشيد دور في الاهتمام الجدي باللغة العربية على كافة الأصعدة، وإعادة بنينتها بالشكل الصحيح داخل المنظومة المجتمعية.

إنّ الدعوة إلى التحلّي بالنظام اللغوي العربي ليست دعوة للتخلّي عن لغات الآخر باعتبارها لغات مساعدة للعربية "يتمّ الاستعانة بها لزيادة قوة العربية على قوّتها عن طريق استلهام الطرق والمعارف والعلوم العصرية. ولا بأس أن نتقن اللغات الأجنبيّة، ولا بأس أن نترجم، ولا بأس أن نستعين بالنظريات اللغوية والأدبيّة والنقديّة والفلسفيّة والعلميّة والحقوقيّة والاجتماعيّة والسياسيّة. والشرط الأساس هو مرورها جميعاً عبر آلة اللغة العربيّة، عبر عدستها الخاصة وبالتالي هضمها جيداً وتطويعها" **(المعوش، 2015، صفحة 80)**. بل الأكثر من ذلك فالانفتاح على الآخر شيء مطلوب وضروري لمسايرة الركب الحضاري العولمي وما يحمله من مستجدات.

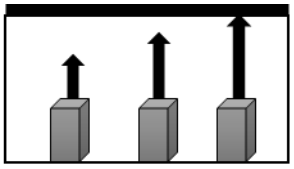
إن ما نرومه من هذا التعدد اللغوي داخل المجتمع الواحد ولا سيما العربي، هو تحقيق مبدأ العدالة بين اللغات، دون أن نفضّل أو نفاضل بين لغة وأخرى، فإذا تعلّق الأمر بالعدل فذلك يكون بالنسبة لنا كناطقين باللغة العربية من جهة استعمالنا، أي أنّه يتوجّب علينا إعطاء ما تستحقّه كل لغة وتوظيفها حسب متطلبات المقام.

أمّا اللجوء إلى المساواة بين اللغات فإنه يقود إلى اعتبار اللغات سواء في الاستعمال، وبالتالي ستكون الغلبة والنصر والقوّة للغة المتفوّقة علميا واقتصاديا، وعليه يقلّ الاعتزاز بلغة الضاد ويسهم في تقهقرها حضاريا وعلميا وفكريا واقتصاديا.

ويمكننا صياغة هذه الرؤية في الخُطاطة الآتية:



شكل1. حالة العدل



شكل2. حالة المساواة

ملاحظة: تمثل الأعمدة مستوى الاستعمال اللغوي، بينما يمثل الإطار الأعلى الغليظ حدود ذلك الاستعمال، وتمثل الأسهم اللغات (العربية، والأجنبية).

في الحالة الأولى (**الشكل 1**)، يُلاحظ أنّ تطبيق وتحقيق مبدأ العدالة في استعمال اللغات المتعايشة داخل المجتمع الواحد، سيرفع من مكانة اللغة العربية ويجعلها في الواجهة عالميا، وبذلك ستفتكّ الريادة وهنا سوف تنتفي ظاهرة الصراع اللغوي، ويتجسد فعليا مبدأ التعايش السلمي بين اللغات دون أن تطغى إحداهما على الأخرى استعمالا.

أما في الحالة الثانية (**الشكل 2**)، فتحقيق مبدأ المساواة في الاستعمال يفتح المجال لفرض استخدام اللغة المتفوقة علميا واقتصاديا، وهو ما يثير جدلية الصراع اللغوي داخل المجتمع الواحد.

فلو تأملنا الواقع اللّغوي اليوم في الوطن العربيّ سنلفي الناطق العربيّ يراوح في استعماله للّغة بين عربيّته وأجنبيات الآخر، وفي كثير من الأحيان نلفيه يتقن لغة غيره أكثر من إتقانه للغة العربية وهو ما يشير إلى ظاهرة الثنائيّة اللّغويّة أو الازدواج اللّغوي؛ حيث يخلق لدى الناطق انفصامًا لغويًا.

"ومعلوم أن البيئة الملائمة للتدهور بيئة متعددة اللغات (multi lingual)، وتصبح ملوثة عندما تطغى فيها لغة أجنبية دخيلة على اللغة المحلية المبوأة عبر الثقافة والمعرفة والسلوكات اللغوية المحلية" **(الفهري، 2003، صفحة 25)**.

5. الانفصام اللغوي

يُقصد بالانفصام اللّغوي (**schizoglossia**) الانقسام أو الاضطراب الذي يصيب متكلّم اللّغة الذي يستعمل نظامين لغويّين أو أكثر في الوقت نفسه؛ وبعقد مقاربة بين مفهوم الانفصام اللغوي والانفصام كظاهرة نفسية (باعتبار الاستخدام الطّبي للمصطلح)، سنصل إلى أنّ الانفصام اللّغوي هو أيضا ظاهرة لغويّة أو مرض لغويّ يُحْدِثُ شرخا لغويّا (يمزّق اللّغة)، ويصيب البنية اللّغوية لدى المتكلّم

بالتّصدُّع والتّفكُّك، فتفقد بذلك تكاملها ووحدتها وتناسقها وتماسكها الذي يربط بين مستوياتها ويؤلِّف بين وحداتها، فيصبح بذلك المتكلِّم يستعمل كل مستوى لغوي أو وحدة لغويّة منفصلة ومنعزلة ومشتّتة عن باقي المستويات والوحدات التي تهيكلُ البناء اللّغوي.

فيتراءى للمستمع أو للمتلقّي غرابة الاستخدامات والأساليب اللّغويّة التي يوظّفها في واقع الخطاب، وبخاصة في حال عدم امتلاكه العُدّة اللّغوية الكافيّة التي تمكّنه من أداء مهامه وقضاء حوائجه وتبليغ أغراضه، سواء تعلّق الأمر بلغة الأصل أو باللّغة الأجنبيّة (بمعنى لا يمتلك نظاما لغويّا متكاملا) أو نقول لا يتحكّم في نظام اللّغة الواحدة تحكُّمًا كلِّيًّا بشكل متقن ومتناه؛ فيلجأ حينها إلى المزج والخلط بين وحدات النظامين أو الأنظمة اللّغويّة.

يحدث هذا في السياقات التي يكون فيها المتكلم على دراية تامة بوجود معيارين أو متغيرين لغويين (Norms/Variants Linguistics) **(سوان، ديوميرت، ليليس، و مسرثي، 2019، صفحة 339)**.

وهذا الإشكال اللّغوي (الانفصام اللّغوي) متمخِّض عن المنافسة بين اللّغة العربيّة كلغة وطنيّة ورسميّة في البلاد وبين التّنوعات اللّغويّة المحليّة الضّيّقة وبين اللّغات الأجنبيّة الأخرى (بن محمد، 2019، صفحة 243)، وبالتّالي فقد بات ظاهرة لغويّة بارزة في المشهد والواقع اللّغوي اليوم.

ولهذا يحدّد الباحثون الانفصام اللغوي "**schizoglossia**" بأنّه "المرض اللّغوي الذي يصيب المتكلّمين الذين يستعملون أكثر من نظام لغويّ مع كل ما ينجر عنه من توترات ونزاعات لغويّة" **(بن محمد، 2019، صفحة 243)**.

هذه الظاهرة اللّغويّة أصبحت ماثلة في الأساليب والممارسات اللّغويّة في مجتمعنا العربيّ عموما والجزائري على وجه التّحديد وفي كل مجالات الحياة ومواقفها، ولم تسلم منها حتى الوسائل الإعلاميّة، حيث تُبَثُّ وتُعرَضُ علينا أغلب البرامج والحصص والأنشطة الإعلامية بهذه الحُلّة الغريبة عن لغتنا العربيّة الفصحى، وهو ما وسّع الهُوّة وفتح الفجوة لدى الناطقين بالعربيّة لا سيما موقفهم حيال لغتهم الذي يحمل بين ثناياه النّظرة الدُّونيّة للعربيّة، فيتجنّبون استعمالها في مختلف مناحي الحياة وتُهمَّش بذلك في الخطابين المنطوق والمكتوب **(بن محمد، 2019، صفحة 245)**.

هذا التغريب اللّغوي الذي يشكّل قطيعة بين الناطق العربيّ ولغته الأصل فرضته الضّفّة الأخرى (الغرب) في ظلّ وجود "تنافس غير متكافئ يُزحزح اللغة الرسمية والوطنية في البلاد عن مكانتها "الطبيعية" و"المشروعة" إلى المقام الثاني، مُفْسحًا بذلك المجال للُغة أجنبية تحظى بالامتياز الثقافي والاجتماعي بحجّة تحقيقها التطور والتميز" **(بن محمد، 2019، صفحة 246)**. مردُّ ذلك إلى ما تفرضه القوى العظمى من هيمنة اقتصاديّة وتكنولوجيّة وثقافيّة، وبالتالي ما ساق المجتمع العربي إلى السّعي لاكتساب لغات هذه الدُّول المتطوّرة ناشدًا في ذلك تحقيق نوع من الرُّقيّ الاجتماعي والانفتاح على الآخر.

هذا الانسياق يفسره ويقرنه علماء الاجتماع بقوة الأمة الناطقة بتلك اللغة، كما أنه أضحى مسلّما اليوم بفكرة "قوة اللغة وضعفها من قوة الأمة المتكلّمة بها وليس من قوة أو ضعف اللغة في حد ذاتها"؛ وبما أن "اللغة هوية وعلاقة في الآن نفسه. وكأي علاقة بين البشر، فإنها تتأثر بميزان القوة السائد ازدهارًا واندثارًا" **(الشنقيطي، 2018، صفحة 97)** والحاصل من ذلك ازدواج لغوي، حيث يجد المتكلم نفسه أمام وضع لغويّ يفرض عليه إما التكيّف مع لغة الآخر دونما التخلّي عن لغته الأم في المقامات الرسمية والمواقف التي تقتضي التحدث بها، وإما التنصّل من لغته الأم أو اللغة المشتركة (وهنا نتحدث عن اللغة العربية) والتحلّي بلغة الغير (الأجنبيات) تحقيقا لذاته في ظل اهتمامه بنظرة الآخرين إليه، وطمعا منه في كسب القَبول لشخصه ولرسالته بين المتكلمين بتلك اللغات. وهذا الانتقال من لغة إلى أخرى يحدث تغيُّرا على هوية المتكلّم إما بالتماهي مع الغالب أو بالإصرار على التميز بشكل مرَضي نرجسي **(الشنقيطي، 2018، الصفحات 97-98)**.

ولأجل تفادي الانعكاسات السلبية للازدواجية اللغوية والاستفادة من التنوع اللغوي (**Language Diversity**) داخل المجتمع الواحد، وجب وضع سياسات لغوية وتربوية تجعل اللغة في مكانتها اللائقة بها ضمنيا وظاهريا في المرتبة الأولى، ثم تستثمر في تلك اللغات الأجنبية وما فيها من فائدة ثقافية وعلمية تثري الهوية العربية ولا تكون بديلا عنها بأي شكل من الأشكال؛ وتكون بذلك ازدواجية إثراء لا ازدواجية تشذيب وانشطار، إذ يغدو تعلم الفرد للغات الأجنبية بعد إتقانه للغته الأم أمرا ضروريا **(الشنقيطي، 2018، صفحة 99)**.

وتعدّ الازدواجية اللغوية إحدى مظاهر التنوع اللغوي الذي يشير في مفهومه الواسع إلى معنى التعايش بين اللغات في إطار اجتماعي معيّن، سواء على المستوى المنطوق أو المكتوب؛ ذلك التعايش يفرض وجود لغتين أو أكثر داخل المجتمع الواحد، وقد اتجهت "العديد من أنشطة التخطيط اللغوي (**Language planing**) إلى مكافحة هذا الأمر عن طريق اتباع أيديولوجية الاستيعاب اللغوي إلى مبدأ سياسي أمة واحدة لغة واحدة)، وتؤكد أهمية التواصل الوطني، فكذلك الدّولي والإداري على حد سواء" (سوان، ديوميرت، ليليس، و مسرتي، 2019، صفحة 212).

وقد تفطن مالك بن نبي منذ وقت إلى تشخيص حالة الوضع اللغوي في البلاد العربية عموما والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، فلاحظ وجود ازدواجية لغوية رسخها المستعمر لها صلة وثيقة ببناه الثقافية والعقلية والفكرية **(ابن نبي، 2002، صفحة 137)**.

ويعتبر ابن نبي ازدواجية اللغة في الجزائر "ليست فقط مجرد مفجر، بل هي أكثر من ذلك ديناميت قذف في العالم الثقافي، وإذا كان لم ينسف كل شيء فإن انفجاره أحدث أغرب الانشقاقات" **(ابن نبي،**

2002، صفحة 139)، مضيفا أن التعبير عن فكرنا باللغة الأخرى يكتسي أحد مظاهر الجهل بالثقافة الوطنية، إذا لم يكن خيانة لها **(ابن نبي، 2002، صفحة 145)**.

6. خاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية حول موضوع العدالة اللغوية، نرى أنه من أجل تحقيق الاعتزاز اللغوي علينا السعي الحثيث لنشر الوعي والثقافة اللغوية العربية، كما أننا نوصي بضرورة وضع بنود لغوية تحمي اللغة العربية وتكفل للمتكلم ممارسة حقوقه اللغوية في ظلّ التعدد اللغوي والانفتاح على لغات الآخر. أضف إلى ذلك ضرورة تجنب التمييز اللغوي أثناء استعمال اللغة.

إنّ الدعوة إلى العدالة اللغوية هي دعوة إلى الاعتزاز بلغة الهوية والانتماء الحضاري إعلاء لشأنها محليا وإقليميا ودوليا، وغرس هذه الثقافة وتكريسها لدى أوساط الناشئة، وفي المقابل لا نغفل تعلم اللغات الأجنبية والانفتاح عليها بغية استثمار الزخم المعرفي والعلمي الذي تحمله.

كما أننا ندعو أنفسنا وكل متكلم باللغة العربية إلى فرض استعمال لغتنا العربية المشتركة في مختلف المواقف والأوضاع الخَطابية إجلالية كانت أو استرسالية، وعدم النظر إليها نظرة دونية، بل على العكس من ذلك الاعتزاز بها –يكفي أنها إحدى اللغات الرسمية في لائحة الأمم المتحدة- **فأين يكمن الخلل لو تحدثنا بها في المطارات وفي المحافل الدولية وفي المؤتمرات التي تقام داخليا وخارجيا؟! لماذا نغيّر لغتنا ما إن تحدثنا مع غيرنا ممن يتكلم اللغة الأجنبية؟! لماذا نقلل من مرتبة لغتنا أمام الآخر؟! هل لغتنا العربية عاجزة عن إيصال الفكرة أو المعلومة أم غير قادرة على مسايرة الوضع الخطابي؟!**

وإنصافا للغتنا العربية نقول: لا بد من تحقيق **مبدأ العدالة اللغوية** داخل المجتمع العربي، **وليس تجسيد مبدأ المساواة اللغوية** بين العربية وبين اللغات الأجنبية في الفضاء الاجتماعي العام (في موطن العربية وفي عقر دارها)، بل يجب أن نكون عادلين في استعمال اللغات بالكيف والكم الذي لا يخل بالعربية ولا يقصي اللغات الأجنبية الأخرى من مسرح الاستعمال بشرط أن يكون ذلك بشكل عقلاني.

وأخيرا، فنحن لسنا ضد امتلاك اللغات الأجنبية والتمكن الجيد منها، باعتبارها مفتاح التواصل البشري والاتصال الحضاري بين الأمم، لكن على حساب العربية فهذا ضيم لغوي، ولذلك فصيانة اللغة العربية وإتقانها بالدرجة الأولى فرض عين على كل عربي مسلم؛ وفي المقابل ضرورة التسلّح بلغات الآخر والاطلاع على ما ينتج بتلك اللغات (علميا وثقافيا وصناعيا واقتصاديا) للاستفادة منه.

6.المراجع

1. ابن منظور. (1981). *لسان العرب*. (عبد الله علي الكبير وآخرون، المحرر) القاهرة، مصر: دار المعارف.
2. أحمد بن محمد الضبيب. (2006). *اللغة العربية في عصر العولمة* (الإصدار 02). الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان للنشر.
3. أحمد عزوز. (2014). *العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. الخليل بن أحمد الفراهيدي. (2003). *كتاب العين* (الإصدار 01، المجلد 03). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
5. إيمان بن محمد. (ماي, 2019). الانفصام اللغوي والأمن الهوياتي في الجزائر. *مجلة الفكر المتوسطي للبحوث والدراسات في حوار الديانات والحضارات، 08*(01).
6. جون سوان، آنا ديوميرت، تيريزا ليليس، وراجند مسرثي. (2019). *معجم اللغويات الاجتماعية* (الإصدار 01). (العبد الحق فواز محمد الراشد، وأحمد أبو ملحم عبد الرحمن حسني، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية، السعودية: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
7. زياد الدريس. (2018). *حكاية اليوم العالمي للغة العربية* (الإصدار 02). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار مدارك للنشر.
8. سالم المعوش. (2015). *دور اللغة العربية في بناء المجتمع وتطوره*. بيروت، لبنان: مؤسسة الرحاب الحديثة.
9. سعاد مسعودة سايغي. (2020). *دور المدرسة في قضايا الازدواجية والمواطنة اللغويتين -تعاصر وتواصل وتناصر-*. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.
10. صالح بلعيد. (2012). المواطنة وأخواتها. *مجلة الممارسات اللغوية*(11)، 188.
11. عبد السلام المسدي. (2014). *الهوية العربية والأمن اللغوي* (الإصدار 01). بيروت، لبنان، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة.
12. عبد القادر الفاسي الفهري. (2003). *اللغة والبيئة*. الدار البيضاء، المغرب: مطبعة النجاح.
13. مالك ابن نبي. (2002). *مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي*. (بسام بركة، و أحمد شعبو، المترجمون) لبنان: دار الفكر المعاصر.

14. محمد المختار الشنقيطي. (يونيو 2018). نحو عدالة لغوية: من أجل رفع الحيف السياسي عن اللغة العربية في بلاد العرب. *مجلة أنساق، 02*(02).

15. محمد زرمان. (2018). *اللغة العربية وإكراهات العولمة*. القاهرة، مصر، مصر: دروب للنشر والتوزيع.

16. محمود الذوادي. (2014). *في تكريم الإنسان بصحبة خير جليس في الأنام*. تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص.